بسم اللہ الرحمن الرحیم

کتاب الطہارۃ

باب الوضوء

بسم اللہ الرحمن الرحیم

مسئلہ مسئولہ مولوی محمد ظفر الدین صاحب بہاری قادری ۱۰ شوال مکرم ۱۳۲۴ھ

بحر العلوم النقلیہ حبر الفنون العقلیہ مجدد المأتہ الحاضرہ متع اللہ المسلمین بطول بقائکم وضوء میں کتنے فرائض اعتقادی اور کتنے فرض عملی اور کے واجب اعتقادی اور کے واجب عملی ہیں اور ہر ایک کی تعریف کیا ہے مدلل ارشاد ہو جزاکم اللہ تعالی من افضل ما جازی علماء امۃ حبیبہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم

الجواب بسم اللہ الرحمن الرحیم

اللھم لک الحمد فرضا لانہا صل علی افضل ارکان الایمان وسلم دائما ایہا السائل الفاضل رزقک اللہ علما نافعا ہذا سوال لا یہتدی الیہ الا من وفقہ اللہ واللہ یختص برحمتہ من یشاء واللہ ذو الفضل العظیم مجتہد جس شے کی طلب جزمی حتمی اذعان کہے

اقول والاذعان یعم الظن الغالب والکبر الرأی الملتحق فی الفقہیات بالیقین والیقین بالمعنی الاعم والمعنی الاخص المعتبرین فی العقائد) اگر وہ اذعان بدرجہ یقین معتبر فی اصول الدین ہو (اور اس تقدیر پر مسئلہ یہ ہوگا کہ مجمع علیہ جمیع ائمہ دین کا ان ما فیہ خلاف ولو مرجوحا لا یصل الی درجۃ ہذا الیقین) تو وہ فرض اعتقادی ہے

اقول والاعتقاد وان ساوی الاذعان فی اصل وضعہ فالمراد بہ ہہنا ہو العلم بالمعنی الاخص المختص بالیقین الاعم والاخص ومنہ قولہم حدیث الاحاد لا یفید الا اعتماد فی باب الاعتقاد) جس کا منکر عند الفقہا مطلقا کافر

اقول ای عند عامۃ مصنفیہم من اصحاب الفتاوی وغیرہم من المتاخرین اما ائمتنا الاقدمون فعلی ما علیہ المتکلمون کما حققہ خاتم المحققین سیدنا الوالد قدس سرہ المجدد فی بعض فتاواہ) اور متکلمین کے نزدیک جبکہ مسئلہ ضروریات دین سے ہو اور یہی عند المحققین احوط واسد اور ہمارے اساتذہ کرام کا معول ومعتمد ہے (وفسرت الضروریات بما یشترک فی علمہ الخواص والعوام

اقول المراد العوام الذین لہم شغل بالدین واختلاط بعلمائہ والا فکثیر من جہلۃ الاعراب لا سیما فی الہند والشرق لا یعرفون کثیرا من الضروریات لا بمعنی انہم لہا منکرون بل ہم عنہا غافلون فشتان ما علم المعرفۃ ومعرفۃ العامۃ

https://www.facebook.com/darahlesunnat

وانکان جہلا مرکبا فلا یتہمن والتحقیق عندی ان الضروریۃ ہہنا بمعنی البداہۃ وقد تقہرات البداہۃ والنظریۃ تختلف باختلاف الناس فرب مسألۃ نظریۃ مبتنیۃ علی نظریۃ اخری وانا بتبین المبنی عند قوم حتی صار المسألۃ مقررا وحلما ظاہرا فی الاخری التی لم تکن تحتاج فی ظہورہا الا الی ظہور الاولی فتلحق عندہم بالضروریات وانکانت نظریۃ فی نفسہا بالاتری ان کل قوس لم تبلغ ربعا تمام من اربعۃ امباع الدور وجوکل من القاطع والظل الاول لہا بدا ۔ ہے عندالمہندس کلا یحتاج اصلا الی اعمال نظر وتفکیر فکر بعد ملاحظۃ المصادرۃ المشہورۃ المسلمۃ المقررۃ وانکان ہو والمصادرۃ کلاہما نظریین فی انفسہما ہکذا حال ضروریات الدین) ورنہ واجب اعتقادی ہو پھر اگر مجتہد کو بنظر دلائل شرعیہ جو اوپر ظاہر ہوئے اوسکی طلب جزمی مین اصلا شبہہ نہین (اقول) وانکان عارفا بخلاف ما فان مستطرع انوار الحج الالہیۃ رہبا یبلغ عندہ مبلغا یقول اذ لجاء ہذا للہ بطل ثم معقل وعن ہذا ربما اول القطعیات الآتیۃ علی خلاف ما عن لہ کما وقع لسیدنا ابی ذر رضی اللہ تعالی عنہ فی مسألۃ الکنز وقولہ فی سیدنا عبدالرحمن بن عوف رضی اللہ تعالی عنہ ما قال مع القطعیات الواردۃ فی حق البدریین عموما والعشرۃ خصوصا رضی اللہ تعالی عنہم احسن الرضا وعن ہذا نری ائمتنا وغیرہم قائلین فی کثیر من الاجتہادیات المختلف فیہا بین الائمۃ ان ہذا مما لا یسوغ الاجتہاد فیہ حتی ینقض القضاء بہ کحل متروک التسمیۃ عمدا وغیر ذلک فہو مع علم الخلاف جازم بالحکم ومع جزمہ بہ منکر للاکفار بالخلاف والانکار وہذا الذی اشرت الیہ علم عزیز علیک ان تحتفظ بہ فانہ یحل باذن اللہ تعالی عقلات حار فی حلہا حائرون وبارہا باؤن واللہ یہدی من یشاء الی صراط مستقیم) بانیوجہ اوسکی نظر مین اس شے کا وجوب شرط صحت وبرارت ذمہ بمعنی عدم بقاء اشتغال قطعی ہے (اقول) وزدت ہذا لان قولہم ما یفوت بفوتہ الجواز المراد فیہ بالجواز الصحۃ لا الحل لفوتہ بفوت کل واجب ولو عملیا واستثنی قد یکون فرضا براسہ وفوات الصحۃ انما کان یشمل الاول فزدت الاخر وفسرتہ بما لا خراج الواجب العملی خافہم) یعنی اگر وہ کسی عمل مین فرض ہو تو بے اسکے وہ عمل باطل محض ہو اور مستقل مطلوب ہو تو بے اسکے برات ذمہ نہونے پر اوسے جزم ہو تو فرض عملی ہے۔ اور اگر خود اوسکی رائے مین بھی طلب جزمی جزمی نہین تو واجب عملی کہ بغیر اوسکے حکم صحت حاصل اور برارت ذمہ محتمل وقد علم بذلک حد کل واحد منہا بحر الرائق مین ہو فی التحریر الفرض ما قطع بلزومہ اہ وعرفہ فی الکافی بما یفوت الجواز بفوتہ وہو یشمل کل فرض بخلاف الاول فانہ یخرج عنہ المقدار فی مسح الرأس فانہ فرض مع انہ ثبت بظنی لکنہ تعریف بالحکم موجب للمذہب الظاہر

https://www.facebook.com/darahlesunnat

من كلامهم فى الاصول والفروع ان المفروض على نوعين قطعى وظنى فقوة القطعى فى العمل بحيث يفوت الجواز بفوته فالمقدر فى مسح الراس من الثانى وعند الاطلاق ينصرف الى الاول لكماله والفارق بين الظنى القوى المثبت للفرض والظنى المثبت للواجب خصوص المقام وليس كفارجاحد الفرض لانه اله وانما هو كحكم الفرض القطعى المعلوم من الدين بالضرورة وذكر فى النهاية انه يجوز ان يكون الفرض فى مقدار المسح بمعنى الواجب لالتقائهما فى معنى اللزوم وتعقب بانه مخالف لما اتفق عليه الاصحاب اذ لا واجب فى الوضوء وقد يدفع بان الذى وقع الاتفاق عليه هو الواجب الذى لا يفوت الجواز بفوته بل يحصل بتركه التفصيل والكلام هنا فى الواجب الذى يفوت الجواز بفوته فلا مخالفة اھ مختصرا علامہ سید طحطاوی نے حاشیہ درمختار میں عبارت مذکور لفظ خصوص المقام تک نقل کرکے فرمایا وفى الفتح ما يفيد ان دليل الفرض العملى اقوى اھ اقول ھذا مستفاد من البحر ايضا لقوله والمفارق بين الظنى القوى المثبت للفرض والظنى المثبت للواجب فوصف الاول بالقوى دون الآخر ولم يرد ان الدليلين لا يكونان الا على حد سواء فى القوة ثم رايظهر افادة الافتراض بخصوص المقام واى خصوص يفيده بعد ما ريظهر فى الدليل قوة فوق ما يفيد الوجوب وانما اراد ان بخصوص المقام وخوف القرائن وامور تظهر للمجتهد تيقوى الظنى قوة تكاد تبلغه درجة القطعى فهذا الدليل الاقوى يثبت الفرض العملى هذا تقريب كلامه واما اقول وبالله التوفيق بل القطع على ثلثة اوجه قطع عام يشترك فيه الخواص والعوام وهو الحاصل فى ضروريات الدين وخاص يختص بمن مارس العلم وهو الحاصل فى سائر الفرائض الاعتقادية المجمع عليها والثالث قطع اخص يختلف فى حصوله العلماء كما اختلف فى حصول الثانى العوام والعلماء فربما يؤدى ذهن العوالى قرائن فحمت وحفت ورجحت عند الظنى الى منصة اليقين ولا تظهر ذلك لغيره او تظهر تظهر لهم معارضات ترد ها الى المرتبة الاولى من الظنى عليه مسألة سمعها صحابى من النبى صلى الله تعالى عليه وسلم شفاها وبلغ غيره باخباره فهو قطعى عنده ظنى عندهم فالمجتهد لا يثبت الافتراض الا بما حصل له القطع به فان كان العلماء كلهم قاطعين به وكان فرضا قطعيا وان كان قطعا خاصا بهذا المجتهد كان فرضا عليه اما ظهر لى وارجو ان يكون صوابا ان شاء الله تعالى والله اعلم اثمرت يداقريحت فاعرف علامہ شامی نے منحۃ الخالق میں کلام مذکور بحر کے مؤیدات عبارات نہایہ وشرح قہستانی سے نقل کرکے فرمایا ولا يخفى مخالفته لما اطبق عليه الاصوليون من ان الفرض ما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه پھر اصول بزدوی کی عبارت ذکر کی اور غنیہ ومنتخب وتنقیح وتلویح وتحریر ومنار وغیرہا کا

فصل مقدمہ وضوء علامہ سید طحطاوی فصل ۲ تطفل علی البحر المحیط فی وجوہ کثیرۃ من المعتبرات فصل ۳ فی تحقیق ان القطع علی نوعین اقسام

حواله ويا أقول وهذا بعيد من مثله رحمه الله تعالى فهذا اصطلاح فقهي ولا يقضى عليه اصطلاح خاص اصولي مع انه هو الناقل ههنا وفي رد المحتار عن التلويح ان استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي مشائخ مستفيض كقولهم الوتر واجب فرض وتعديل الاركان فرض ونحو ذلك ليسمى فرضا عمليا فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر العشاء وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتعيين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها لكن تجب سجدة السهو اه ثم لعله لامساغ للشبهة اصلا فيما قهرت فان الفرض لم يثبت عند المجتهد الا بما يفيد القطع عنده وان لم يكن كذلك عند غيره فافهم ودر مختار بين هي الفرض ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت الصحة بفواته عمدا كالمقدار الاجتهادي في الفروض فلا يكفر جاحده رد المحتار بين اقول بيان ذلك ان الادلة السمعية اربعة الاول قطعي المتن والدلالة كنصوص القرآن المفسرة المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت ظني الدلالة كالايات المؤولة الثالث عكسه كاخبار الاحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيهما كاخبار الاحاد التي مفهومها ظني فبالاول يثبت الفرض والحرام وبالثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريبا عنده من القطعي فما ثبت به يسميه فرضا عمليا لانه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل ويسمي واجبا نظرا الى ظنية دليله فهو اقوى نوعي الواجب واضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده الى حد القطعي ولذا قالوا انه اذا كان متلقى بالقبول جاز اثبات الركن به حتى ثبتت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحج عرفات اسكى بعد عبارت مذكوره مكوح نقل فرمائى أقول هذا الكلام كله مذكور في الطحطاوي عن النهر بحصوله سوى ما افاد بقوله بل قد يصل الخ وهو كلام كاف في ابداء الفرق في الفرض والواجب العمليين وصدره واتكان على سنن ما قاله البحر حيث قال قريبا من القطعي فاخره وذكر حديث عرفة ناظرا الى التحقيق الذي خوت اليه ويالله التوفيق لكن في مطاوية الحاث طوال يخرج الاسترسال فيه عن قصد المقال بيد انه لا ينبغي اخلاء المقام عن افادة ان ما ذكر تبعا للطحطاوي والنهر وكثيرين من الفارق بين الوجوب وبين السنية والاستحباب من ان ثبوت الاول بما فيه ظنية في احد طرفي الثبوت والاثبات والاخيرين بما فيه ظنية في كليهما غير مسلم ولا صواب كيف وحفوف النظر بكلا الطرفين لا يزيل الطلب عن المظنونية والرجحان وهو ملاك امر الوجوب لا غير

https://www.facebook.com/darahlesunnat

وانما الفرق بين الفريقين بنفس الطلب فقد يكون حتميا ويفيد الوجوب عنده الظنية ثبوتا واثباتا اومعا و
قد يكون ندبيا ترغيبيا فيفيد السنية او الاستحباب ولو كان قطعيا يقينيا بثوتا واثباتا فان القطع انما
حصل على الترغيب والارشاد دون الطلب الجازم من غير ان يبقى فيه للمكلف خيار وهذا ظاهر جدا هذا ما ظهر
للعبد الضعيف ثم رأيت المحقق حيث اطلق افاد في الفتح ما جنحت اليه واومى الى ما عولت عليه حيث قال بعد ما
وجوب التسمية في الوضوء فان قيل يرد عليه ما قالوه من ان الادلة السمعية على اربعة اقسام الرابع ما هو ظني
الثبوت والدلالة وحكمه افادة السنية والاستحباب وجعلوا منه خبر التسمية (يعني قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فانه مع احاديته يحتمل نفي الفضيلة قال) وصرح بعضهم بان
وجوب الفاتحة ليس من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب بل بالمواظبة من غير
ترك لذلك فالجواب ان المراد بالظني الدلالة مشتركها سلمنا الاصل المذكور (اى فان الوجوب لا يثبت
بالشك) **اقول** بل لو كان الشك في احد طرفي الثبوت والاثبات لكفى لتنزيله عن مرتبة اثبات
الايجاب **ثم اقول** غير ان هذا الاحتمال لا مساغ له في كلامهم بعد ملاحظة المقابلات اعني ان ظني
الثبوت قطعي الدلالة والعكس بينا ان الوجوب فليس المراد بالظن الا المعنى المطلق (قال) ومنعنا كون الخبرين
من ذلك بل نفي الكمال فيهما احتمال يقابله الظهور (اى فليس مشكوكا بل موهوما قال) فان النفي
تسلط على الوضوء والصلاة فيهما فان قلنا النفي لا يتسلط على نفس الجنس بل يصرف الى احكمه وجب
اعتباره في الحكم الذي هو الصحة فانه المجاز الاقرب الى الحقيقة وان قلنا يتسلط ههنا على الجنس لانها
حقائق شرعية فتنتفي شرعا بعدم الاعتبار شرعا وان وجدت حسا فاظهر في المراد ففي الكمال على كلا
الوجهين احتمال خلاف لظاهر لا يصار اليه الا بدليل وان اراد وابه ما فيه احتمال ولو مرجوحا منعنا
صحة الاصل المذكور (اى اثابة السنية والندب لا الوجوب بل يثبت الوجوب لحصول الترجيح
وان تطرق الظن الى الطرفين جميعا قال) واسندناه بان الظن واجب الاتباع في الادلة الشرعية
الاجتهادية وهو متعلق بالاحتمال الراجح فيجب اعتباره متعلقه وعلى هذا مشى المصنف رحمه الله تعالى
في خبر الفاتحة حيث قال بعد ذكره من طرق الشافعي رحمه الله تعالى ولنا قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر
من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبها وهذا هو الصواب
اهـ مزيدا منا ما بين الاهلة **اقول** وقد مر في تقرير ان الادلة السمعية تسعة اقسام لان لها

فصل في تقسيم الحكم الوجوب
فصل في تقسيم الحكم الوجوب
فصل في تقسيم الحكم الوجوب

طرفين الثبوت والاثبات وكل على ثلثة وجوه القطع والظن والشك خمسة منها وهي ما في احد طرفيها شك لايثبت فرق سنية اوندب وان اشتملت على طلب جازم والاربعة البواقي كذلك ان اشتملت على طلب غير جازم والا فان كان كلا الطرفين قطعيا ثبت الافتراض والا فالوجوب ثم الظاهر ان السنية لاتثبت بالشك بل هو المتعين والا لزم القول على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمجرد شك واحتمال ولذا افاد المحقق في الفتح وتلميذه في الحلية ان الاستنان لايثبت بالحديث الضعيف حيث حقق في الفتح ان غسل الجمعة مستحب لاسنة ثم قال يقاس عليه باقي الاغتسال (اي غسل العيدين والعرفة والاحرام) وانما يتعدى الى الفرع حكم الاصل هو الاستحباب اما ما روى ابن ماجة كان صلى الله تعالى عليه وسلم يغتسل يوم العيدين وعن الفاكه بن سعد الصحابي انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر فضعيفان قاله النووي وغيره اه فافاد ان ضعفهما يقعدهما عن افادة الاستنان وكذلك قال في الحلية بعد ما ذكر استنان غسل الجمعة ما نصه واستنان غسل العيدين ان قلنا بان تعدد الطرق الواهية فيه تبلغ درجة الحسن والا فالندب اهـ وقد ممنا بطرف من تحقيق هذا في رسالتنا المسماة آلكاف في حكم الضعاف والبغي حققنا فيها بما لامزيد عليه ان الاستحباب يثبت بالحديث الضعيف ثم اقول الشك في الاثبات مثل الشك في النفي فادن الاوضح الاجمع الاشمل الاكمل ان نقول النصوص الطلبية على ثلثة اقسام ما فيه طلب ترغيب مجردا ومع تاكيد اوطلب جازم وكل منها على تسعة اقسام كما قدمت فهي سبعة وعشرون قسما لايثبت الافتراض منها الا واحد وهو ما يقتضي الثبوت والاثبات مع الطلب الجازم وثلثة تفيد الوجوب وهو ظني الثبوت او الاثبات او كليهما مع الطلب الجازم في الكل واربعة تفيد الاستنان وهي نظائر ما تفيد الفرضية والوجوب في الثبوت والاثبات بيد ان الطلب فيها مؤكد غير جازم والبواقي وهي تسعة عشر تفيد الندب وهي التي في احد طرفيها شك ولو الطلب جازما او كان الطلب فيها طلب ترغيب مجرد ولو قطعي الطرفين وقس على هذا في جانب الكف الحرام والمكروه تحريما وتنزيها وخلاف الاولى ولا تذهلن عن مقام الاحتياط والله الهادي الى سواء الصراط هذا هو التحقيق الساطع اللامع النور فاحفظه فلعلك لاتجده في غير هذه السطور بيان سے ظاہر ہوا کہ فرض اعتقادی سب سے اعظم و اعلی اور دونوں قسم واجب اعتقادی کا مباین ہے اور فرض عملی واجب اعتقادی سے خاص مطلقا کہ ہر فرض عملی واجب اعتقادی ہے ولا عکس اور واجب عملی ہر دو قسم فرض کا مباین اور واجب اعتقادی سے خاص مطلقا ہے کہ ہر واجب عملی واجب اعتقادی ہے ولا عکس ثم اقول یہ اوس تقدیر پر ہے کہ قسمین عملی بشرط لا ہوں کما ہو المتعارف عند علمائنا

فصل في بيان الضعيف الذي يثبت الاستحباب وفي ثبوت الاستنان

فصل في بيان الضعيف الذي لايثبت الاستحباب

فصل في اثبات الفرض وما دونه على تسعة وعشرين قسما

فصل في فرض واجب اعتقادي وعملي وما بينهما من النسبتين

اور لا بشرطین تو فرض عملی فرض اعتقادی سے عام مطلقا اور واجب اعتقادی سے عام من وجہ ہوگا کہ فرض اعتقادی فرض عملی ہے نہ واجب اعتقادی اور واجب عملی بالمعنے الاول واجب اعتقادی ہے نہ فرض عملی اور فرض عملی بالمعنی الاول مین دونون مجتمع ہین اور واجب عملی بالمعنے الثانی واجب اعتقادی کا مساوی کہ اعتقاد وجوب موجب وجوب عمل اور ایجاب عمل بے اعتقاد وجوب نامعقول کلام آتی مین معانی اول ہی مراد ہونگے کہ وہی شائع بین العلماہین وباللہ التوفیق +

وضو مین فرض اعتقادی یعنی ارکان اعتقادیہ (فان الفرض یطلق علی الرکن وعلی الشرط کما فی الدر) و علی مالیس برکن ولا شرط کترتیب ماشرع غیر مکرر فی رکعۃ کترتیب القعدۃ علی السجود والسجود علی الرکوع والرکوع علی القراءۃ والقراءۃ علی القیام فانہا فروض لیست بارکان ولا شروط کما فی الشامی عن الغنیۃ **اقول** وکانہ نظر الی انہا بزریخ بین الدخول والخروج ولا ففیہ کلام لمن تأمل فلیتأمل) چار ہین **اول** مونہ دھونا یعنی علاوہ مستثنیات کے طول مین شروع سطح پیشانی سے نیچے کے داڑھ جنبو کی جگہ تک اور عرض مین ایک کان سے دوسرے کان تک اسمین دس مستثنا ہین (۱) آنکھون کے ڈھیلے (۲) پپوٹون کی اندرونی سطح کہ ان دونون مواضع کا دھونا باجماع معتمد اصلا فرض کیا مستحب بھی نہین وبالغ الامامان عبد اللہ بن عمر و عبد اللہ بن عباس رضی اللہ تعالی عنہم فکلفا بصبہا (۳) آنکھین خوب زور سے بند کرنے مین جو حصہ بند ہو جاتا ہے کہ نرم بند کرے تو ظاہر رہتا اوتنا حصہ دملنا مختلف فیہ ہے ظاہر الروایۃ یہ ہے کہ اوسکا دھونا بھی واجب نہین یہانتک کہ خوب آنکھین بند کرکے وضو کیا وضو ہو جائیگا۔ اور بعض نے کہا نہ ہوگا والمختار من ہے۔ لو غمض عینیہ شدیدا لا یجوز فی الاصح لکن نقل العلامۃ المقدسی فی شرحہ علی نظم الکنز ان ظاہر الروایۃ الجواز واقرہ فی الشرنبلالیۃ تأمل اھ علامہ الشامی **اقول** رحمہ اللہ العلامۃ السید انما عبارۃ البرھان ھکذا ذکر فی المجتبی لا تغسل العین بالماء ولا باس بغسل الحجۃ مغمضا عینیہ وقال الفقیہ احمد بن ابرھیم ان غمض عینیہ شدیدا لا یجوز اھ فمفادہ ایضا لیس ان المذھب الجواز وعلیہ قول احمد بن ابرھیم فلیتنبہ (۴) دونون لب کہ بعض نے کہا وہ تابع دہن ہین اور وضو مین ہر ایک کا دھونا صرف سنت ہے بحر الرائق مین ہے اما الشفۃ فقیل تبع للفم (۵ و ۶ و ۷) ابرو ون اور مونچھون اور بچی کے نیچے کی کھال کہ بعض نے کہا اگرچہ بال چھدرے ہون۔ کھال نظر آتی ہو اوسکا دھونا ضرور نہین درمختار مین ہے فی البرھان یجب غسل بشرۃ لم یبزغ الشعر کحاجب وشارب وعنفقۃ فی المختار (۸) گھنی داڑھی کے نیچے کی کھال کہ اوسکا دھونا اصلا ضرور نہین (۹) داڑھی مطلقا کہ اوسکے باب مین دو قول ان فقیل یفترض مسحہ او غسلہ کل منہما کلا او ثلثا

فائدہ
مسئلہ مذکورہ مین چار فرض اعتقادی کا بین

فائدہ
الفرض یطلق علی الرکن والشرط وسلوکہا

فائدہ
علی ضعیف والمختار

فائدہ

مسئلہ

فائدہ

فائدہ

https://www.facebook.com/darahlesunnat

اور بعا اولما یلاقی البشرۃ فقط اولا شئ کما فی رد المحتار (۱۰) کنپٹیان کہ جب داڑھی کے بال ہون تو امام ابو یوسف سے ایک روایت آئی کہ اونکا دھونا ضرور نہین درمختار مین ہے یجب غسل ما بین العذار والاذن بہ یفتی رد المحتار مین ہے قال فی البدائع وعن ابی یوسف عدمہ وظاہرہ ان مذہبہ خلافہ نحر والخلاف فی الملتحی اما المرأۃ والامرد والکوسج فیفترض الغسل اتفاقا **تنبیہ** اس روایت پر خلاف امام ابو یوسف اگرچہ اوس صورت سے خاص ہے کہ وہان داڑھی کے بال ہون مگر یہ مراد نہین کہ خاص اوس حصۂ بدن پر بال ہون حتی یدخل فی بشرۃ ما تحت اللحیۃ کما ظن بلکہ داڑھی کا بالائی حصہ جو کانون کے محاذی ہوتا ہے جسے عربی مین عذار کہتے ہین اس حصے اور کان کے بیچمین جلد کی ایک صاف سطح ہوتی ہے جسپر بال نہین نکلتے۔ یہان اس سطح خالی مین خلاف ہے کہ عذار والے کے لیے اس روایت پر اسکا دھونا ضرور نہین۔ اور ظاہر الروایۃ ومذہب معتمد مین مطلقا فرض ہے امام اجل ابو البرکات عبد اللہ نسفی کافی شرح وافی مین فرماتے ہین البیاض الذی بین العذار وشحمۃ الاذن من الوجہ حتی یجب غسلہ عندھما خلافا لابی یوسف لان البشرۃ التی ینبت علیہا الشعر یجب ایصال الماء الیہا فما ھو بعد اولی وفقہ انہ انما لم یجب لانہ استتر بالشعر والشعر ھنا فوق علی ما کان اھ اور امام دار الہجرۃ سیدنا امام مالک رضی اللہ تعالی عنہ سے مروی ہوا کہ اون کا دھونا مطلقا ضرور نہین میزان الشریعۃ الکبرے للعارف الربانی سیدی عبد الوہاب الشعرانی مین ہے قول الائمۃ الثلثۃ ان البیاض الذی بین شعر الاذن واللحیۃ من الوجہ مع قول مالک وابی یوسف انہ لیس من الوجہ فلا یجب غسلہ فی الوضوء اسیطرح رحمۃ الامہ فی اختلاف الائمہ مین ہے **اقول** اما ابو یوسف فقد علمت ان قولہ کقول الجمہور والروایۃ النادرۃ عنہ ایضا مفصلۃ لامرسلۃ واھل البیت ادری بما فی البیت واما مالک فالذی رأیتہ من کتب مذہبہ فی شرح المقدمۃ العشماویۃ لابن تزکی ان حد الوجہ طولا من منابت شعر الرأس المعتاد الی آخر الذقن وحدہ عرضا من الاذن الی الاذن اھ وفی حاشیتہ للسفطی ما بین العذارین والاذن وھو البیاض الذی تحت الوتد (ای وند الاذن) او المسامت لہ یجب غسلہ لانہ من الوجہ اھ فاللہ تعالی اعلم **تنبیہ** یہان ایک استثنائے عام اور بھی ہے کہ فرض دوم کے استثنائے ثانی مین مذکور ہوگا دوم دونون ہاتھ ناخنون سے کہنیون تک دھونا اسمین تین استثنا ہین۔ (۱) خود کہنیان دھونا امام زفر رحمہ اللہ تعالے کے نزدیک ضرور نہین (۲) جس چیز کی آدمی کو عموما یا خصوصا ضرورت پڑتی رہتی ہے اور اوسکے ملاحظہ واحتیاط مین حرج ہے اوسکا ناخنون کے اندر یا اوپر بلا وہ کہنیون تک لگا رہجانا اگرچہ جرم دار ہو

فصل فی بیان الاشیاء التی یسقط بہا فرض الوضوء

مسئلہ کن چیزون کا ناخنون مین لگا رہجانا وضو و غسل کا ناقض نہین

اگرچہ پانی اوسکے نیچے پہنچ سکے جیسے پکانے گوندھنے والون کے لیے آٹا تنکریز کے لیے رنگ کا جرم عورات کے لیے مہندی کا جرم کاتب کے لیے روشنائی مزدور کے لیے گارا مٹی عام لوگون کے لیے کوئے یا پلک مین سرمہ کا جرم بدن کا میل مٹی غبار مکھی مچھر کی بیٹ وغیرہا کہ ان کا رہجانا فرض اعتقادی کی ادا کو مانع نہین درمختار مین ہے لایمنع الطہارۃ خرء ذباب وبرغوث لم یصل الماء تحتہ وحناء ولو جرمہ بہ یفتی ودرن ودھن ودسومۃ وتراب وطین ولو فی ظفر مطلقا ای قرویا اومدنیا فی الاصح بخلاف نحو عجین ولا یمنع ما علی ظفر صباغ ردالمحتار ملخصا لکن فی النہر لو فی اظفار عجین فالفتوی انہ مغتفر اھ ورأیتنی کتبت فیما علقت علی ردالمحتار علی قولہ وحناء ولو جرمہ بہ یفتی اقول وبہ یظہر حکم بعض اجزاء کحل تخرج فی النوم وتلتصق بعض الجفون او تستقر فی بعض المآقی وربما تمر الید علیہا فی الوضوء والغسل ولا یعلم بہا اصلا فلا یکفی فیہ التعاہد المعتاد بالغض الا بتیقظ خاص وتفحص مخصوص فذلک کجرم الحناء لا بالقیاس بل بدلالۃ النص فان الحاجۃ الی الکحل اشد واکثر ولیعلم ان ظہورہ فی مؤق بعد ما یمر علی الطہارۃ شئ من زمان کما یراہ بعد ما صلی لا یلتفت الیہ اصلا فانہ ربما ینتقل بعد التظہر من داخل العین الی المآقی والحادث یضاف الی اقرب الاوقات اما الملتزق بالجفن فلعل فیہ الوجہ الاول لا غیر ھذا کلہ ما ظہر لی ولیحرر واللہ تعالی اعلم ورأیتنی کتبت فیہ علی قولہ لا یمنع ما علی ظفر صباغ اقول ویعلم منہ حکم المداد علی ظفر الکاتب فانہ یضع القلم علی ظفرہ بہامتہ الیسری ویغمزہ لینفتح فیصیب الظفر جرم الحبر وربما ینسی فیتوضأ ویمر الماء فوق المداد ولا یزیلہ فمفاد ما ھنا الجواز ورأیت التنصیص علیہ فی حاشیۃ العشماویۃ من کتب السادۃ المالکیۃ حیث قال یجب ازالۃ ما یمنع من وصول الماء کعجین وشمع وکذلک الحبر المتجسد لغیر کاتبہ ونحو کبائعہ وصانعہ واما الکاتب ونحوہ ان رآہ بعد ان صلی فلا یضر اذا مر یدہ علی المداد لعسر الاحتراز منہ لان رآہ قبل الصلاۃ وامکنہ ازالتہ اھ وھو کلہ واضح موافق لقواعدنا الا قولہ اذا مر یدہ علی المداد فانما شرطہ لان المداد فرض عندھم واما علی مذھبنا فیقال اذا مر الماء علی المداد والذی ذکرہ ھو عین ما کنت بحثتہ فی فتاوای ان الذی لا حرج فی ازالتہ بل فی تعاھدہ اذا اطلع علیہ یجب ازالتہ ولا یجوز ترکہ کالحناء والکحل والورنیم ونحوھا واللہ الحمد (۳) مالکیہ کے نزدیک مرد کے لیے چاندی کی انگوٹھی بقدر جائز کہ اون کے مذہب مین دو درم شرعی ہے اور عورت کے لیے سونے چاندی کے مطلقا گہنے چھلے انگوٹھیان علی بدن حسین بند آرسی۔ پہنچیان کنگن چھن بتانے چوبے دستیان یوہین چوڑیان اگرچہ کانچ یا لاکھ وغیرہ کی ہون اور ریشم کے پھیے غرض جتنے

مسئلہ ۱ عورت کا اپنے پاؤن مین مہندی کا جرم لگا رہنا اور بعض خرد نی کا جرم لگا رہنا تو وضو وغسل صحیح ہوجانا ان جب اطلاع ہو پھر ڈھکا رہ جانا پانی نہ پہنچنا

مسئلہ ۲ آنکھ کا کاجل پلک مین رہجانا

مسئلہ ۳ مالکیہ کے نزدیک مرد کے لیے چاندی کی انگوٹھی بقدر جائز کہ اون کے مذہب مین دو درم شرعی ہے اور عورت کے لیے سونے چاندی کے مطلقا گہنے چھلے انگوٹھیان علی بدن حسین بند آرسی۔ پہنچیان کنگن چھن بتانے چوبے دستیان یوہین چوڑیان اگرچہ کانچ یا لاکھ وغیرہ کی ہون اور ریشم کے پھیے غرض جتنے

گہنے سنگار شرعا جائز ہین کسیقدر رنگ اور پہنے ہوئے ہون کہ پانی پہنچنے کو روکین ان کے مذہب مین سب معاف ہین ان لوہے تانبے رانگ وغیرہا کے کڑے وگہنے یا مرد کے لیے سونے کی انگوٹھی کہ شرعا جائز نہین ان مین وہ بھی جائز نہین انتے اقول وکانہم قاسوہ علی ضفیرۃ المرأۃ حیث لم توثر نقضہا فی الغسل عندنا الا اذا لم یصل الماء الی الاصول وفی الغسل والوضوء جمیعا عندہم الا اذا اشتدت او کانت مفتولۃ بثلثۃ خیوط فاکثر عندہم حاشیہ سفلی مین ہو لایجب نزع خاتم الفضۃ المأذون فیہ ولا تحریکہ سواء کان واسعا او ضیقا واما المحرم کخاتم الذہب للرجل والمکروہ کخاتم الحدید والنحاس والرصاص فیجب نزعہ اذا کان ضیقا ویکفی تحریکہ ان کان واسعا علی المعتمد وکذا ما تجعلہ المرأۃ فی ایدیہم من عظم ونحوہ ومحل الکراہۃ فی خاتم الحدید ما لم یکن لہ واء ویدخل فی المأذون فیہ خاتم الذہب بالنسبۃ للمرأۃ والاساور والحمائل التی تلبسہا المرأۃ بمنزلۃ الخاتم علی المعتمد فلا یجب تحریکہا لانہا ماذون لہا فی ذلک کلہ کما فی حاشیۃ الخرشی واعتمدہ شیخنا فی تقریر الخرشی خلافا لما فی شرح الاصیلی وزنۃ الخاتم الذی یجوز لبسہ للرجال من الفضۃ درہمان بالدرہم الشرعی اہ اقول وعندنا مادون مثقال لقولہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم ولا تتمہ مثقالا کما بیناہ فی فتاوانا سوم سر کا مسح یعنی اوسکے کسی جز کمال یا بال یا نائب شرعی پر نہم پہنچ جانا فرض اعتقادی اسیقدر ہو کہ اب الانوار لاعمال الابرار امام یوسف اردبیلی شافعی مین ہے الفرض الرابع مسح الراس بما شاء اما علی الشعرۃ ولو قدر ابرۃ او علی شعر ولو واحدۃ ان لم یجز المسوح من حدہ قرۃ العین علامہ زین تلمیذ امام ابن حجر مکی شافعی مین ہے ولو بعض شعرۃ واحدۃ اہ اقول وعبارت انا بوصول المبلل لانہ الفرض عندنا دون الایصال حتی لو اصابہ مطر اجزأہ کما فی الامر المختار وزدت النائب الشرعی لقول الامام احمد بن حنبل رضی اللہ تعالی عنہ علی ما فی میزان الشعرانی حیث قال قول الائمۃ الثلثۃ ان المسح علی العمامۃ لایجزئ مع قول احمد بانہ یجزئ لکن بشرط ان یکون تحت الحنک منہا شئ روایۃ واحدۃ وعنہ فی مسح المرأۃ علی قناعہا المستدیر تحت حلقہا روایۃ وہل یشترط ان یکون لبس العمامۃ علی طہر روایتان اہ قلت وکلام شیخہ الذی صحبہ الامام الشعرانی عشر سنین وقال لم ارہ یضرب فی سفر ولا حضر اعنی محقق عصرہ العلامۃ زین بن ابو ہیم بن نجیم المصری رحمہما اللہ تعالی فی البحر الرائق اتم وانفع حیث قال اما علی العمامۃ فاجمعوا علی عدم جوازہ الا لحسمہ فانہ اجازہ بشرط ان تکون ساترۃ لجمیع الرأس الا ما جرت العادۃ بکشفہ وان یکون تحت الحنک منہا شئ سواء کانت لہا ذؤابۃ اولم تکن وان لا تکون

عمامۃ محرمۃ فلا یجوز المسح علی العمامۃ المغصوبۃ ولا یجوز للمرأۃ اذا لبست عمامۃ الرجل ان تمسح علیہا والاظہر عند احمد وجوب استیعابہا والمتوقیۃ فیہا کالخف ویبطل بالنزع والانکشاف الا ان یکون یسیرا مثل ان یحک رأسہ او یرفعہا لاجل الوضوء وفی اشتراط لبسہا علی طہارۃ روایتان اھ

چہارم پاؤن کہ بشرائط شرعیہ موزہ شرعی کے اندر نہ ہون اونگلین ناخنون سے پنڈلی اور پاؤن کے جوڑ تک جو وسط قدم ہین چارطرف جداگانہ تحریر سے ممتاز ہے جہان عربی نعال کا دوال باندھا جاتا ہے اور نیچے کروٹون اور ایڑیون سب پر پانی پہنچانا فرض اعتقادی ہے اسقدر ہو اور موزے بشرائط ہون تو مدت معلوم تک مسح کافی اور یہان بھی ہاتھون کیطرح تین بہ تشنار (۱) گٹون سے تحریر مذکور تک کہ اسقدر کا دھونا بروایت ہشام عن محمد ضرور ہین اور نفس کعبین مثل مرفقین امام زفر کے نزدیک خارج ہین کافی ہین ہے وغسل یدیہ مع مرفقیہ ورجلیہ مع کعبیہ خلافا لزفر فی الغایتین بحرین ہے الکعبان الناشزان من جانبی القدم صححہ فی الہدایۃ وغیرہا وروی ہشام عن محمد انہ فی ظہر القدم عند معقد الشراک قالوا ہو سہو من ہشام الزرو المختار مین ہے قدمنا عن شرح المنیۃ ان غسل المرفقین والکعبین لیس بفرض قطعی بل عملی (۲) عورتون کے لیے چھلے وغیرہ جو گہنون کے نیچے کہ مالکیہ حضور کرتے ہین (۳) میل کچیلی مچھر کی بیٹ کہ سارے ہی بدن مین معاف ہین اور مہندی مٹی گارا جسطرح ہاتھون مین گزرا **اقول** [۲۵] وعبرت بوصول الماء لما عبر ولرعایۃ ما فی المیزان اتفاق الائمۃ علی ان غسل القدمین فی الطہارۃ مع القدرۃ فرض اذا لم یکن لابسا للخف مع ما حکی عن احمد والاوزاعی والثوری وابن جریر من جواز مسح جمیع القدمین وان الانسان عندہم مخیر بین الغسل والمسح وقد کان ابن عباس یقول فرض الرجلین المسح لا الغسل اھ واللہ اعلم بصحۃ ہذہ الحکایات فقد قال فی البحر الرائق ان الاجماع انعقد علی غسلہما ولا اعتبار بخلاف الروافض اھ وکذا قال الامام النووی اجمع علیہ الصحابۃ والفقہاء اھ **قلت** [۲۶] واخرج سعید بن منصور فی سننہ عن عبد الرحمن بن ابی لیلی قال اجتمع اصحاب رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم علی غسل القدمین لم یروی ابن ماجۃ وغیرہ من طریق عبد اللہ بن محمد بن عقیل مختلف فیہ کثیرا وقال الحافظ فی التقریب صدوق فی حدیثہ لین ویقال تغیر باخرہ عن الربیع رضی اللہ تعالی عنہا قالت اتانی ابن عباس فسألنی عن ہذا الحدیث نفی حدیثہا الذی ذکرت ان رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم توضأ وغسل رجلیہ فقال ابن عباس رضی اللہ تعالی عنہما ان الناس ابوا الا الغسل ولا اجد فی کتاب اللہ الا المسح

فصل فی تحقیق ان غسل الرجلین ہو الفرض المعین وانہ لا یقبل الا ہو وانہ قد ثبت قطعا بالاحادیث الصحیحۃ الصریحۃ قال رحمہ اللہ تعالی

الحلوم الجود

https://www.facebook.com/darahlesunnat

اقول وکفی حجۃ لنا قول نفسہ ان الناس ابوا الا الغسل فانی الحق الا ان یکون مع الجماعۃ وقد ثبت عنہ رضی اللہ تعالی عنہ ما یعارضہ اخرج سعید بن منصور وابن ابی شیبۃ وعبد الرزاق وعبد بن حمید والطبرانی فی الکبیر وابن جریر وابن المنذر وابن ابی حاتم والخباص عن ابن عباس رضی اللہ تعالی عنہما انہ قرأ ھا وارجلکم بالنصب یقول رجعت الی الغسل وقد اخرج ابن جریر عن عطاء قال لم ار احدا یمسح علی القدمین فھذا من اخص تلامذۃ ابن عباس یقول ما تسمع فلا جرم رجع ابن عباس عن ھذا کما رجع عن قولہ فی المتعۃ وتلا الایۃ الا علی لہ ولجمھور اوما ملکت ایمانھم وقال علی فرج سواھما حرام وکذلک ثبت الرجوع عن کل من نقل عنہ المسح وھم شرذمۃ قلیلۃ فلا شک فی استقرار الاجماع علی الغسل کما قال التابعی الجلیل الکبیر الشان عبد الرحمن بن ابی لیلی رضی اللہ تعالی عنہما واللہ الھادی

فرض عملی ہر مذہب میں جدا ہوتے ہین۔ ہمارے مذہب صحیح معتمد مفتی بہ پر وضو مین فرض عملی یعنی مذکور یعنی ارکان علیحدہ کہ یہان ہین **واجب اعتقادی** ہین بارہ ۱۲ ہین جنمین اکثر کا استخراج متامل پر ہمارے بیان سابق سے دشوار نہین مگر مفتی بہ کی غیر ماخوذ سے تمییز صریح اور اپنے کم علم بھائیون کی تفہیم کے لیے صاف تصریح بہتر ہے (۱) دونون لب حق یہ ہے کہ ان کا دھونا فرض ہے یہان تک کہ اگر لب خوب زور سے بند کر لیے کہ اونکی کچھ تحریر جو عادی طور پر بند کرنے مین کھلی رہتی اب چھپ گئی اور اوسپر پانی نہ بہا نہ کلی کی وضو نہ ہوگا۔ ہان عادی طور پر خاموش بیٹھنے کی حالت مین لبون کا جتنا حصہ باہم ملکر چھپ جاتا ہے وہ دہن کا تابع ہے کہ وضو مین اوسکا دھونا فرض نہین درمختار مین ہے یجب غسل ما یظہر من الشفۃ عند انضمامہا ورد المحتار مین ہے ای یفرض کما صححہ فی الخلاصۃ والمراد ما یظہر عند انضمامہا الطبیعی لا عند انضمامہا بشدۃ وتکلف اھ (۲ و ۳ و ۴) بھوون مونچھون بچی کے نیچے کی کھال جب کہ بال چھدرے ہون کھال نظر آتی ہو وضو مین بھی دھونا فرض ہے ہان گھنے ہون کہ کھال بالکل نہ دکھائی دے تو وضو مین ضرور نہین غسل مین جب بھی ضرور ہے (۵) داڑھی چھدری ہو تو اوسکے نیچے کی کھال دھلنا فرض اور گھنی ہو تو جسقدر بال دائرۂ رخ مین داخل ہین اون سب کا دھونا فرض ہے یہی صحیح معتمد ہے ہان جو بال نیچے چھوٹے ہوتے ہین اون کا مسح سنت ہے اور دھونا مستحب اور نیچے ہونے کے یہ معنے کہ داڑھی کو ہاتھ سے دہن کیطرف دبائین تو جتنے بال مونھ کے دائرہ سے نکل گئے اون کا دھونا ضرور نہین باقی کا ضرور ہے ہان خاص جڑ مین اونکی بھی دھونی ضرور نہین کہ اونکا دھونا بعینہ کھال کا دھونا ہوگا اور گھنی داڑھی مین اوسکا دھونا ساقط ہو چکا ہے درمختار مین ہے غسل جمیع اللحیۃ فرض عملیا علی المذہب الصحیح المفتی بہ المرجوع الیہ ببدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا یجب غسلہ ولا مسحہ بالیمین وان الخفیفۃ التی تری لبشرتہا یجب غسل

ما تحتہا ثم امسین ہے لاغسل باطن العینین والانف والفم واصول شعر الحاجبین واللحیۃ والشارب
ردالمحتار میں ہے قولہ واصول شعر الحاجبین محمول علی ما اذا کانا کثیفین اما اذا ابدت البشرۃ فیجب کما یأتی قالہ
قریبا عن البرہان وکذا یقال فی اللحیۃ والشارب ونقلہ ح عن عصام الدین شارح الہدایۃ ط اوسمین ہے قولہ
لا خلاف ای بین اہل المذہب علی جمیع الروایات ط اھ اقول فلا ینافی ما قدمنا من ثبوت الخلاف من غیرنا
اوسمین ہے قولہ المسترسل ای الخارج عن دائرۃ الوجہ وضمرہ ابن حجر فی شرح المنہاج بما لو مال من جہۃ نزولہ الی خارج
عن دائرۃ الوجہ اوسمین ہے قولہ بل یمسح ای المسمی لکونہ الاقرب لمرجع الضمیر وعبارۃ المنیۃ صریحۃ
فی ذلک ۷ (۹) کنپٹیاں کان اور رخسار کے یمین جو حصہ ہو اوسکا دھونا فرض ہے جتنا خصہ داڑھی اور کان کے
یمین ہو وہ تو مطلقا اور جتنا بالوں کے نیچے ہے اگر بال چھدرے ہوں تو وہ بھی آن گنے ہوں تو اوسکا فرض بالکل ساقط
منتقل ہو جائیگا وقد تقدم ما یکفی لافادتہ (۷) دونوں کہنیاں تمام وکمال (۸) انگوٹھی چھلے وغیرہا جائز ناجائز
ہر قسم کے گہنے مرد عورت سب کو لیے جب کہ تنگ ہوں کہ نلے اوتارے اونکے نیچے پانی نہ بہیگا اوتار کر دھونا فرض ہے
ورنہ ہلا ہلا کر پانی ڈالنا کہ اونکے نیچے بہ جائے مطلقا ضرور ہے درمختار میں ہے لو خاتمۃ ضیقۃ نزعہ اوحرکہ وجوبا
(۹) مسح کی نہم سر کی کمال یا خاص سر پر جو بال ہیں (نہ وہ کہ سر سے نیچے لٹکتے ہیں) اونپر پہنچنا فرض ہے عمامے دوپٹے
وغیرہ پر مسح ہرگز کافی نہیں مگر جب کہ کپڑا اتنا باریک اور نرم اتنی کثیر ہو کہ کپڑے سے چھوٹ کر سر یا بالوں کی مقدار شرعی
پر پہنچ جائے بحر میں ہے فی معراج الدرایۃ لو مسحت علی خمارہا ونفذت البلۃ الی رأسہا حتی ابتل قدر الربع
منہ یجوز قال مشایخنا اذا کان الخمار جدیدا یجب ان ثقوب الجدید لم تتسد بالاستعمال فتنفذ البلۃ اما اذا
لم یکن جدیدا لا یجوز لانسداد ثقوبہ اھ اقول جرت عادتہم رحمہم اللہ تعالی بالحالۃ الامور علی مظانہا
الاغلبیۃ کقولہم فی شرب الجنب ماء یجزئ عن المضمضۃ ان جاھلا لعبہ لا عالما لمصدر وفی حض الکلب علی
ثوب نجس فی الرحبۃ لسیلان لعابہ دون الغضب لجفافہ ووقوع الغارۃ حیۃ فی البئر ینجس لہا رتقر
من ہدرۃ لبولہ والا لا ونظائرہ لا تحصی والذی یعرف لمناط یعرف المقصود فالمناط نفوذ البلۃ الی قدر
الفرض فان علم اجزأ ولو الثوب خلقا والا لا ولو جدیدا لحما لا یخفی (۱۰) نم کم از کم چوتھائی سر کو ہستیعاب
کرلے ہو الصحیح المفتی بہ الملخوذ وان قیل وقیل وقد اشتہرت المسألۃ متونا وشروحا (۱۱) کعبین
گٹوں یعنی ٹخنوں کا نام ہے اونکے بالائی کناروں سے ناخنوں کے منتہے تک ہر مسے پرزے پرزے ذرے ذرے کو
دھلنا فرض ہے اوسمین سے سر سوزن برابر اگر کوئی جگہ پانی بہنے سے رہگئی وضو نہ ہوگا ہان پاؤں میں

فسئلہ ۱ دونوں کنپٹیوں پر بھی پانی بہانا فرض ہے

فسئلہ ۲ دونوں اگلی چوٹی چوٹیوں وغیرہ کنپٹیوں کا حکم

فسئلہ ۳ کہنیوں پر بھی پانی بہانا فرض ہے

فسئلہ ۴ [illegible]

فسئلہ ۵ [illegible]

فسئلہ ۶ [illegible]

فسئلہ ۷ [illegible]

https://www.facebook.com/darahlesunnat

AZA ACADEMY
52, Donted Street,
Khadak, Mumbai-400 003
Tel. 66342156 Fax 66

تیسرا استثنا جو گزرا اپنے محل پر مسلم ہو جسکی تحقیق فقیر کے فتاوے بیان غسل میں لکھی چلے اور سب گہنے کہ گٹوں پر یا اونسے نیچے ہوں اونکا حکم وہی ہے جو فرض ہشتم میں گزرا (۱۲) منہ ہاتھ پاؤں تینوں عضوؤں کے تمام مذکور دھونے پانی کا بہنا فرض ہے فقط بھیگا ہاتھ پھر جانا یا تیل کیطرح پانی چپڑ لینا تو الاجماع کافی نہیں اللہم الا امام فی الرجلین اور صحیح مذہب میں ایک بوند ہر جگہ سے ٹپک جانا بھی کافی نہیں کم سے کم دو بوندیں ہر ذرۂ ابدان مذکور پر سے ہیں درمختار میں ہے غسل الوجہ ای اسالۃ الماء مع التقاطر ولو قطرۃ وفی الضیغ اقلہ قطرتان فی الامم اھ قال ح شرط ثمرش کلہم فی حواشی الدرر یدل علیہ صیغۃ التفاعل اھ اما ما عن ابی یوسف ان الغسل مجرد بل المحل بالماء سال اولم یسل ولاجلہ جعل فی البحر الاسالۃ مختلفا فیہا بینہ وبین الطرفین وزعم ان اشتراطہا ھو ظاھر الروایۃ فالحق الذی لامحید عنہ ولامحل المصیر الا الیہ ان تاویلہ ما فی الحلیۃ عن الذخیرۃ انہ سال من العضو قطرۃ او قطرتان ولم یتدارک کیف ولو لا ذلک لکان ھذا والعیاذ باللہ تعالی انکار النص وتبدیلا للشرع فان اللہ تعالی امر بالغسل وھذا لیس بغسل لا لغۃ ولا عرفا وقد قال فی البحر نفسہ الغسل بفتح الغین ازالۃ الوسخ عن الشئ وغسلہ باجراء الماء علیہ لغۃ اھ وھل الاجراء الا الاسالۃ وقد فرق المولی سبحنہ وتعالی بین الاعضاء فجعل وظیفۃ بعضہا الغسل وبعضہا المسح وعلی ھذا التقدیر ترجع جمیعا الی المسح فانہ اذا لم یسل الماء لم یکن الا اصابۃ بلل وھو المسح اقول فما کان ینبغی لمثل ھذا المحقق البحر ان یجعلہ مختلفا فیہ کی یجترئ علیہ الجاھلون کما نشاھد الان من کثیر منہم انہ لا یرید فی جمعتہ وعارضیہ وغیرھا علی اصابۃ ید مبتلۃ من وضوء یسیر ولا نقاط اصلا واذا الخبران قد بقی لمعۃ مثلا فی مرفقہ او اخمصہ او حقبہ امر علیہ یدہ الباقی فیہا بلل الماء مزدون ان یأخذ ماء جدیدا فضلا عن الاسالۃ فالی اللہ المشتکی ولا حول ولا قوۃ الا باللہ العلی العظیم

تنبیہ جلیل متعدد کتب معتمدہ مثل خلاصہ وجوہرہ نیرہ وحلیہ وغنیہ ودرمختار وغیرہا میں وہ استثنا کہ ہاتھ پاؤں میں دوسرا اور پاؤں میں تیسرا اتحاد ہے یہ قید لگائی کہ وہ چیز ایسی نرم ہو جسمیں پانی سرایت کر سکے جیسے مٹی گارا سخت اور نفوذ کو مانع جیسے آلا موم چربی جما ہوا گھی مچھلی کا سنا جمائی ہوئی روٹی درمختار سے گزرا بخلاف نحو عجین ورد المحتار میں قول شارح لا یمنع دھن کے تحت میں ہے ای کزیت وشیرج بخلاف نحو شحم وسمن جامد اور یہیں بخلاف نحو عجین کے نیچے ہے ای کعلک وشمع وقشر سمک وخبز ممضوغ معلبد جوہرۃ درمختار میں ہے لا یمنع طعام بین اسنانہ او فی سننہ المجوف بہ یفتی وقیل ان صلبا منع وھو الاصح ردالمحتار میں ہے صححہ فی الخلاصۃ وقال لان الماء شئ لطیف یصل تحتہ غالبا اھ ومفادہ عدم الجواز اذا علم انہ لم یصل الماء تحتہ قال

فی الحلیۃ وھو اثبت قولہ وھو الاصح صرح بہ فی شرح المنیۃ وقال لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرر والحرج تو اسکا لحاظ مناسب ہو اگرچہ تحقیق یہ ہو کہ مدار کار ضرورت وحرج عام یا خاص پر ہے اگر حرج نہین طہارت نہ ہوگی اگرچہ پانی سرایت کرے کہ مجرد تری پہنچنا کافی نہین بہنا شرط ہے اور وہ قطعا کارے وغیرہ جرم دار چیزون مین بھی نہ ہوگا جب تک اون کا جرم نہ زائل ہو تو نرمی وسختی کا فرق بیکار ہے اور حرج وضرورت ہو اور طہارت کرلی اور ایسی چیز لگی رہگئی اور نماز پڑھلی تو معافی ہے اگرچہ سخت ومانع نفوذ ہو آخر کبھی مچھر کی بیٹ پر خود در مختار مین لم یصل الماء تحتہ فرماکر حکم دیا کہ لا یمنع الطہارۃ اور مہندی کے جرم کو بھی مانع نہ مانا اور فرمایا بہ یفتی حالانکہ اوسکا جرم خصوصا بعد خشکی یقینا نفوذ آب کو مانع ہے ولہذا رد المحتار مین فرمایا قولہ بہ یفتی صرح فی المنیۃ عن الذخیرۃ فی مسألۃ الحناء والطین واللاصق معللا بالضرورۃ قال فی الشرح لان الماء ینفذ لتخلله وعدم لزوجته وصلابته والمعتبر فی جمیع ذلک نفوذ الماء ووصولہ الی البدن اھ لکن یرد علیہ ان الواجب الغسل وھو اسالۃ الماء مع التقاطر کما مر فی ارکان الوضوء والظاھر ان ھذہ الاشیاء تمنع الاسالۃ فالاظھر التعلیل بالضرورۃ قول ذکر خلاصہ لات المأ شئ لطیف الخ نقل کرکے فرمایا ویرد علیہ ما قدمناہ آنفا لاجرم بعض مشایخ نے کہ ناخون کے میل مین فرق کیا کہ دیہاتی کے لیے اجازت ہو کہ اوسکا میل خاک مٹی سے ہوگا اوسمین پانی سرایت کر جائیگا اور شہری کو نہین کہ اوسکا میل چکنائی سے ہوگا۔ انھین اکابر نے اس تفرقہ کو رد کردیا۔ اور فرمایا اصح یہ کہ دونون یکسان ہین در مختار سے گزرا قروی یا اومدینی فی الاصح جب یہی قضیۂ نظر اور یہی مفتی بہ تو اسی پر عمل اور یہی معول اقول وکان مراد العلامۃ الشامی بقولہ بخلاف نحو شحم وسمن جامد حیث لا حرج ولا ضرورۃ فان مسألۃ الدھن والشحم عامۃ لا تقتصر علی الضرورۃ فافاد ان الشحم لیس کمثلہ لکن العجب انہ ذکر مامر عن الجوھرۃ ثم استدرک علیہ بالفتوی المذکورۃ فی اللحم ثم عقبھا بقولہ نعم ذکر الخلاف فی شرح المنیۃ فی المجبن واستظھر المنع لان فیہ لزوجۃ وصلابۃ تمنع نفوذ الماء اھ وکانہ سکت علیہ اکتفاء بما قدمہ واللہ تعالی اعلم

واجب عملی وہ وضو مین کوئی نہین بحر الرائق سے گزرا اتفق الاصحاب انہ لا واجب فی الوضوء در مختار مین ہے افاد انہ لا واجب للوضوء ولا للغسل ایسطرح کتب کثیرہ مین ہے، ورخود بعد نقل اتفاق اصحاب کیا حاجت الطناب واسہاب مگر محقق علی الاطلاق نے فتح القدیر مین اپنی بحث سے وضو کے لیے بسم اللہ وذکر الٰہی سے ابتدا کرنا بر خلاف مذہب واجب ٹھہرایا اور اوس بسملہ متفق علیہا کے جواب مین فرمایا ما قیل انہ لا مدخل

للوجوب فی الوضوء لانه شرط تابع فلو قلنا بالوجوب فیه لساوی التبع الاصل غیر لانه اذا اشتبه الحال بثبوت الواجب فیهما لا یقتضیه لثبوت علم المساواة بوجه اخر نحو انه لا یلزم من الفرد بخلاف الصلاة مع انه لا مانع من الحکم بان واجبه احط رتبة من واجب الصلاة کفرضه بالنسبة الی فرضها اھ کلامه الشریف **اقول** لم یات المستدل بشئ حتی سمع ما سمع واذا لم یمنع تبعیة الوضوء ثبوت الفرائض فیه فلم یمنع ثبوت الواجبات والرواتب توابع للفرائض انما شرعت مکملات لا محصلات لها فلیست فی مرتبة الوضوء ایضا ثم لم یقعد هاذلك عن ان یکون لها کل من الفروض والواجبات والسنن والمستحبات کما للاصول ولم نعرف ان الوضوء لا یستاهل فی نفسه ان یکون له واجب حتی نحتاج الی ماذکر المستدل وانما عنینا ان لیس فی مذهبنا واجب فی الوضوء علا یجوز ترکه ویصح بدونه وهذا ظاهر لا یفتاق الی اظهار وثابت لا یصلح للانکار اور مسئلہ تسمیہ اولا تنہا محقق کی اپنی بحث ہو کہ تہ ائمہ مذہب سے منقول ہے محققین ابعد مین مقبول خود اونکے تلمیذ علامہ قاسم بن قطلوبغا نے فرمایا ہمارے شیخ کی جو تحسین خلاف مذہب ہین اونکا اعتبار نہ ہوگا **اقول** یعنی جب کہ خلاف اختلاف زمانہ سے ناشی نہ ہو کما افتوا بجواز الاجارۃ علی التعلیم والاذان والامامۃ وباخذ ضمان الغصب من خلاف جنسه اذا ظهر الی نظائر کثیرۃ ردالمحتار جنایات الحج مین ہے قد قال تلمیذہ العلامۃ قاسم ان مجانبۃ المخالفۃ للمذهب تعتبر اور خاص اس مسئلہ مین اونکے تلمیذ ارشد امام محمد محمد ابن امیر الحاج نے بحث محقق پر تعویل در کنار سنیت بھی نہ مانی صرف استحباب کو مرجح قرار دیا جسے خلاصہ مین مفاد ظاہر الروایۃ اور ہدایہ مین اصح فرمایا حلیتہ مین فرماتے ہین والی المتعجب ممن استند بروحدہ علی الاستنان (یرید حدیث انس قال رسول اللہ صلی اللہ تعالی علیہ وسلم هل مع احد منکم ماء فوضع یدہ فی الاناء وقال توضؤا بسم اللہ فلقد رأیت الماء یخرج من بین اصابعه صلی اللہ تعالی علیہ وسلم حتی توضؤا من عند اخرهم وکانوا نحوا من سبعین اخرجه النسائی وابن خزیمۃ والبیهقی وقال انه اصح ما فی التسمیۃ وقال النووی اسنادہ جید **اقول** وضعف دلالتہ علی استنان التسمیۃ لکل وضوء ظاهر فالظاهر انه هھنا لاستجلاب البرکۃ فی الماء القلیل واللہ تعالی اعلم قال فی الحلیۃ) وکذلك غایۃ ما یفیدہ الاستدلال الماضی بقوله صلی اللہ تعالی علیہ وسلم لا وضوء لمن لم یذکر اسم اللہ علیه الاستحباب فانه کما یثبت نفی الفضیلۃ والکمال بترك السنۃ یثبت بترك المستحب فی الجملۃ فیترجح بهذا البحث القول بالاستحباب واللہ سبحنه وتعالی اعلم بالصواب اھ ثانیا کہا گیا کہ خود امام محقق علی الاطلاق نے اسی کتاب کے باب شروط الصلاۃ مین اپنی اس بحث سے رجوع کی اور فرمایا کہ حق وہی ہے جو ہمارے علما کا مذہب ہو کہ وضو مین بسم اللہ صرف مستحب ہو ردالمحتار مین ہے تعقب صاحب البحر

https://www.facebook.com/darahlesunnat

من المحقق ابن الهمام حيث رجح هنا وجوبها ثم ذكر في باب شروط الصلاة ان الحق ما عليه علماؤنا من انها سنة كيف وقد قال الامام احمد لا اعلم فيها حديثا ثابتا اه **اقول** اللهم غفرا يا سخت تعجب كا محل ہے فقیر نے رد المحتار پر جو حاشی لکھے ہیں اون میں اس قول پر لکھا **اقول** سبحن من تنزہ عن النسیان والخطأ انما عبارة المحقق في شروط الصلاة في الكلام على الاستدلال بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد على لزوم ستر العورة في الصلاة بهذا القدر الحق ان الاية ظنية الدلالة في ستر العورة فمقتضاها الوجوب ومنهم من اخذ منها قطعية الثبوت ومن حديث لا صلاة لحائض الا بخمار قطعية الدلالة في ستر العورة فيثبت المفروض بالمجموع وفيه ما فيه بعد تسليم قطعية الدلالة في الحديث والا فقد اعترف في نظيره من نحو لا وضوء لمن لم يسم ولا صلاة لجار المسجد انه ظني الدلالة ولا شك في ذلك لان احتمال نفي الكمال قائم والاوجه الاستدلال بالاجماع على الافتراض في الصلاة كما نقله غير واحد من ائمة النقل الى ان حدث بعض المالكية فخالف فيه كالقاضي اسمعيل وهو لا يجوز بعد تقرر الاجماع اه بلفظه الشريف وليس فيه من قوله فالحق ما عليه علماؤنا الخ عين ولا اثر وانما هو من كلام البحر حيث قال والعجب من الكمال ابن الهمام انه في هذا الموضع نفى ظنية الدلالة عن حديث التسمية بمعنى مشتركا واثبتها له في باب شروط الصلاة بابلغ وجوه الاثبات بان قال ولا شك في ذلك لان احتمال نفي الكمال قائم فالحق ما عليه علماؤنا الى آخرها نقل الشامي فالعلامة الشامي رحمه الله تعالى لم يراجع ههنا الى الفقه وظن ان الكلام كله منقول عنه وانما هو عنه الى قوله قائم وما بعده فمن البحر ثم **اقول** العجب كل العجب من المحقق صاحب البحر كيف ينسب ههنا الى المحقق ما لم يقله ولم يرده فانه رحمه الله تعالى انما نفى ههنا عن خبر التسمية الظنية بمعنى الاشتراك اعنى تساوي الاحتمالين كما يتساوى معنيا المشترك ما لم تقم على احدهما قرينة ولم يقل مكان قوله مشتركا مشكوكا اذ لا شك في الدلالة انما الشك في تعيين المدلول ولم يعترف بهذا في شروط الصلاة انما اعترف بقيام الاحتمال ولم ينكره ههنا بل قد صرح به حيث قال نفي الكمال فيما احتمال يقابله الظهور اه ولاجل كونه مرجوحا لم ينتزل الحديث عن افادة الوجوب كما قدمنا نقل كلامه وهو برأي منك تعارض بين كلاميه اصلا وبالله التوفيق ثم اشد العجب على العجب ان المحقق صاحب البحر فهم من كلام المحقق حيث اطلق رحمهما الله تعالى انه يدعي قطعية دلالة الحديث على ايجاب التسمية للوضوء حيث قال وقد اجاب (اى في الفتح) عن قولهم لا واجب في الوضوء بما حاصله ان هذا الحديث لما كان ظني الثبوت ظني الدلالة ولم يصرفه ما عارف افاد الوجوب اه **اقول** هذا نقيض ما صرح به المحقق

https://www.facebook.com/darahlesunnat

فانه انما قهر ان الحديث ظني الثبوت والدلالة جميعا وحقوان الثابت بمثله الوجوب دون الاستنان اذا كان احتمال الخلاف مرجوحا وقال ان الظن واجب الاتباع في الادلة الشرعية الاجتهادية وهو متعلق بالاحتمال الراجح فيجب اعتبار متعلقه اه كما تقدم وقد نقله المحقق صاحب البحر بقوله ان اريد بظنيتها ما فيه احتمال ولو مرجوحا فلا نسلم انه لا يثبت به الوجوب لان الظن واجب الاتباع وان كان فيه احتمال اه فيحن من لا يزل ولا ينسى ثم حاول المحقق صاحب البحر الرد على المحقق حيث أطلق باختيار الشق الاول فقال مرادهم من ظني الدلالة مشتركها ولا شك انه مشترك شرعي اطلق تارة واريد به نفي الحقيقة نحو لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اه أقول المحقق لا ينكر انه يأتي لهذا وهذا كيف وقد نص بقيام احتمال نفي الكمال في الموضعين من كلامه انما يقول ان الاصل نفي الاصل ونفي الكمال خلاف الظاهر لا ينفيه اراده حيث دعا اليه الدليل ومجرد استعمال لفظ في معنيين لا يجعله مشتركا فيهما متساوي الدلالة عليهما والا لارتفع المجاز من البين والعجب من المحقق صاحب البحر انسى ههنا ان مذهب الحنفية والجمهور ان الاجمال في نحو لا صلاة الا بطهور انما ادعى الاشتراك القاضي ابو بكر الباقلاني من الشافعية وقد تكفل برده علماؤنا في كتبهم الزكية ثم قال المحقق صاحب البحر فتعين نفي الحقيقة في الاولى بالاجماع وفي الثانية لشهور تلقته الامة بالقبول فتجوز الزيادة بمثله على النصوص المطلقة وكانت الشهادة شرطا اه أقول ولا يبقى على الاشتراك ونفي الحقيقة متعين بظهوره وان اكتسب لقطع بالاجماع وثانيا ما ذكر في الثاني ان حققت يكن حجة عليه فان تلقي الامة بالقبول بمعنى نفي الصحة غير مسلم الخلاف امام دار الهجرة ومن معه فلم يبق الا تلقي الحديث بالقبول فيفيد قطعية الثبوت فقط فلو كان مشتركا في الدلالة تقاعد عن صلوح الزيادة به على الكتاب من قبل الدلالة وان تكامل من جهة الثبوت وثالثا اشتراط الشهادة للصحة لا يقضي بنفي الحقيقة بدونها فان الحكم احققت فيما علقت على اراه المختار الفرق بين باطل النكاح وفاسده وقد قال في الكافي المختار يجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرطا من شرائط الصحة كشهود اه وبه صرح في النهر بل قد نقل البحر مقرا ان كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدة اما نكاح منكوحة الغير فلم يقل احد بجوازه فلم ينعقد اصلا اه ثم قال فعند علم المرجح لاحد المعنيين كان الحديث ظنيا وبه تثبت السنة ومنه حديث التسمية اه أقول ولا نفي بالظهور مرجحا وثانيا مبني على ما سبق اليه ذهنه رحمه الله تعالى

من ان المحقق یدعی الوجوب بناء علی ادعاء قطعیۃ الدلالۃ وقد علمت انہ ضد ما صرح المحقق وثالثا قولہ بہ تثبت السنۃ ذھول عما حقق المحقق من ان الظنیۃ ولو فی جانبی الثبوت والانتفاء لا یقعد الطالب الجانہ عن افادۃ الایجاب کما قدمنا تحقیقہ ھذا ما مست الحاجۃ الیہ للاحقاق والانتصار للمحقق علی الاطلاق ولنرجع الی ما کنا فیہ ثالثا اگر اس بحث محقق پر انصاف بھی ہو تو بسم اللہ واجب الوضوء ہو گی نہ کہ فی الوضوء اور ہمارا کلام افعال داخلہ فی الوضوء مین ہے کما علمت ھذا والکلام وان افضی الی قلیل تطویل فقد اتی بحمد اللہ بمزید تحصیل والحمد للہ علی ما علم وصلی اللہ تعالی علی سیدنا والہ وصحبہ وسلم واللہ سبحانہ وتعالی اعلم

واخرجت العجالۃ فی صرورۃ الرسالۃ سمیتھا الجود الحلو فی ارکان الوضوء والحمد للہ رب العلمین

مسئلہ از بلگرام ضلع ہردوئی محلہ میدان پورہ مرسلہ حضرت سید ابراہیم صاحب انصاری بلگرامی ۱۳ جمادی الاولی ۱۳۱۱ھ

ماقولکم دام فضلکم کہ سواک کتنی طول مین ہونا چاہیے سنا ہو کہ غایۃ السواک فی مسائل المسواک مولفہ موکو دستیاب نہ ہوئی حاشیہ شرح منیہ مین ہو کہ اگر بالشت بھر سے زائد مسواک ہو تو وہ مرکب شیطان ہے امید کہ اسکی سند لکھی جائے بینوا توجروا

الجواب

یہ قول امام عارف باللہ حکیم الامۃ سید محمد بن علی ترمذی قدس سرہ سے منقول ہے درمختار مین ہے لایزاد علی الشبر والا فالشیطان یرکب علیہ حاشیہ طحطاوی علی مراقی الفلاح مین ہے یکون طول شبر مستحبا لان الزائد یرکب علیہ الشیطان شرح نقایہ علامہ قہستانی مین ہے قال الحکیم الترمذی لایزاد علی الشبر والا فالشیطان یرکب علیہ اقول شک نہین کہ ظاہر حقیقت ہی جب تک کوئی صارف نہو ولامانع منہا فالشیطان موجود ورکوبہ ممکن واللہ اعلم بحقیقۃ الحال اگرچہ علامہ طحطاوی نے حاشیہ درمختار مین فرمایا لعل المراد من ذلک انہ ینسبہ استعمالہ او یوسوس لہ اھ اقول ظاہر انہ فہم رجوع ضمیر علیہ الی المستاک وانما ھو الی السواک کما یفصح عنہ ما نقل ھو نفسہ فی حاشیۃ المراقی واللہ تعالی اعلم

بسم اللہ الرحمن الرحیم

مسئلہ ۶ شعبان معظم ۲۱ سنہ

کیا فرماتے ہین علمائے دین اس مسئلہ مین کہ زید کہتا ہو کہ بعد وضو منہ کپڑے سے پوچھنا نہین چاہیے آہستہ ثواب وضو کا جاتا رہتا ہے بینوا توجروا

فتوی فی اوصاف المندیل